

موت حلّ الدولتين وحياته
كيف سيتمكن الفلسطينيون من الحصول على دولة

غرانت روملي و أمير تيبون

مجلة شؤون خارجية، عدد حزيران ٢٠١٥

وكالة القدس للأنباء - ترجمة آمنة الأشقر

في السابع عشر من شهر مارس، تمّ إعادة انتخاب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بعد أن قدّم تعهداً في اللحظة الأخيرة لليمين بأنّ الفلسطينيين لن يحصلوا أبداً على دولة لهم، ما دام هو في السلطة. وبعد الانتخابات، حاول نتنياهو العدول عن قراره، إلّا أن المراقبين الفلسطينيين لم يصدقوه. وعلى حدّ تعبير أحد المقربين من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تعتبر إعادة انتخاب نتنياهو بمثابة "إسدال الستار على حقبة حلّ التفاوض". وبحسب قوله فإنّ "جون كيري سبق وأن أخبر الكونغرس الأميركي، منذ سنتين، أنّ الأبواب ستغلق بعد سنة ونصف السنة، أو ربما سنتين كحدّ أقصى. ولقد كان صائباً، فقد انتهى الأمر فعلاً."

وما ضاعف استياء الفلسطينيين كان الاعتراف بأنّ نتائج الانتخابات ليست مهمة أبداً. ما يعني أنه حتى ولو تمّ إزاحة نتنياهو عن الحكم، سيستمر الفلسطينيون في اعتمادهم على إدارة أوباما غير المبالية وغير الفعالة، من أجل تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط. لا أحد في رام الله، عاصمة السلطة الفلسطينية المتعارف عليها، يقرّ بذلك الأمر على الملأ، إلّا أن الكثير من السياسيين في السلطة يفقدون لإدارة بوش، التي يعتقدون أنه كان لها تأثير على إسرائيل أكبر من تأثير الإدارة الحالية. في أحاديث خاصة، نوّه صائب عريقات، المبعوث الفلسطيني للمحادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة، إلى أنّ بوش كان أول رئيس أميركي داعم لدولة فلسطينية، وهو أيضاً الرئيس الأميركي الوحيد الذي قامت إسرائيل، خلال فترة رئاسته، بإزالة المستوطنات من الأراضي التي يدعي الفلسطينيون أنها لهم. أمّا إدارة أوباما، فصحيح أنها خاضت مشاكل عدّة مع نتنياهو، ولكن بعد كل تلك الجلبة، لم يتوصّل أوباما إلى تقدّم كبير على الأرض للوصول إلى دولة فلسطينية.

لم يكن أيّ من تلك الأمور جيّداً للرئيس الفلسطيني، ذي الأعوام الثمانين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وهو الآن أضعف ما يكون منذ سنين. وهو الرجل الذي سبق وأن وصفه رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق شمعون بيريتس بأنه "أفضل شريك يمكن لإسرائيل الحصول عليه". وبدل أن يمضي في الحكم الرئاسي أربع سنوات، يجد نفسه الآن وبعد عشر سنوات لم يحقق أيّ شيء. بعض المؤيدين

لعباس يقولون إنه في فترة عباس الرئاسية اعترفت الأمم المتحدة بدولة فلسطين، في محاولة منهم لإظهار إنجازاته، إلا أن ذلك الاعتراف لا يعني أي شيء بالنسبة لقطاع غزة أو للضفة الغربية أو للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة. وزيادة على ذلك، ازداد في فترته الرئاسية اتساع رقعة المستوطنات الإسرائيلية، ولم تزل الميليشيات الإسلامية التابعة لحركة حماس تسيطر على قطاع غزة، وحل الدولتين يبدو أبعد من ذي قبل.

والمضحك في الأمر هو أن ما يبدو موتاً لحلّ الدولتين قد يكون في الحقيقة إعادة إحياء له. ويبدو أن القادة الإسرائيليين راهنوا على استمرار "الستاتيكو" والوضع العسكري في الضفة الغربية على ما هو عليه، لكن الأحداث التي جرت في الآونة الأخيرة برهنت لهم عكس ذلك. فقد بدأ الشبان الفلسطينيون بالمطالبة بحقوقهم في دولة ثنائية القومية، بعد أن فقدوا الأمل في حلّ الدولتين. وتلك المطالب تضمن حقوقاً مدنية كالحرية المدنية وحق الانتخاب والتصويت، وهي مطالب بدأت تحوز على دعم المجتمع الدولي. وبالنسبة للإسرائيليين، إذا ما كان خوفهم من حلّ الدولتين كبيراً، فدولة ثنائية القومية ستكون بمثابة كابوس لهم. الأمر الذي سيدفعهم إلى حلحلة الأمور مع الفلسطينيين وإقامة دولة مستقلة لهم.

مساع للحصول على دولة

منذ توليه منصب الرئاسة في عام ٢٠٠٥، عمل محمود عباس للحصول على الدولة مستخدماً كل الوسائل القانونية الدولية التي قد تخطر في البال. وفي عام ٢٠١١ استطاعت حملة "فلسطين ١٩٤" التي تضع تصوراً أن تصبح دولة فلسطين الدولة الرابعة والتسعين بعد المئة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، أن تبدأ عملها الجدّي. في ذلك العام، هدّد عباس بالتوجه إلى مجلس الأمن من أجل التصويت على الاعتراف بدولة فلسطين، بحجة أن الاعتراف بدولة فلسطينية سيجعل موقفها أكثر قوة أثناء المفاوضات مع إسرائيل. ولكن عباس تخلى في نهاية المطاف عن تلك الفكرة بفعل خوفه من فيتو أميركي. وفي عام ٢٠١٢، أعاد عباس المحاولة في

الجمعية العامة، حيث تمكن من الحصول على الأصوات اللازمة لنقل فلسطين من "مراقب" إلى "دولة مراقبة غير عضو"، ما وضع فلسطين جنباً إلى جنب مع الفاتيكان.

وبعد أن أخذتهم الحميّة، بدأ القادة الفلسطينيون الحديث عن منظمات دولية أخرى يريدون الانضمام إليها، وكان عددها بحسب ما قاله عباس حوالي ٦٣ منظمة. وكانت خطتهم أن ينضموا إلى تلك المنظمات بحسب أهميتها، بهدف زيادة الضغط على إسرائيل. وكانت محكمة الجنايات الدولية تقبع في آخر القائمة المذكورة. وقد وصلت جراءة الفلسطينيين في عام ٢٠١٣ إلى درجة دفعت بكيري أن يصرّ عليهم التوقف عما يفعلونه قبل أن يضطر إلى بدء جولة جديدة من المحادثات. خضع عباس لتلك المطالب، ولكن بقي فكره مشغولاً بتلك الحملة، وعندما انهارت المحادثات في الأول من شهر نيسان في العام ٢٠١٤، استأنف عباس استراتيجيته السابقة، ومضى قدماً لتوقيع أوراق الانضمام إلى خمس عشرة اتفاقية دولية، معظمها كان ثانوياً.

قام عباس باحتساب خطواته ملياً، ما جعله يعرض عن الانضمام الى محكمة الجنايات الدولية، بهدف إبقاء الأبواب مفتوحة بوجه أي نية لتجديد المحادثات. ولكن الرياح جرت بما لم يشتهه عباس. فعندما اندلعت حرب غزة الصيف المنصرم، توحدت كلمة الفصائل الفلسطينية، وانتقلت نية الانضمام الى محكمة الجنايات من قاع قائمة السلطة الفلسطينية إلى الأعلى. إلا أن عباس لم يكن يشعر بارتياح كبير إثر هذه الخطوة، بيد أنّ الوضع السياسي الداخلي تركه دون حلّ آخر. أعاد عباس الكرة بالضغط على مجلس الأمن ليعترف بدولة فلسطين، وعندما عاد خالي الوفاض، قام بالتوقيع على معاهدة الانضمام الى محكمة الجنايات، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات القانونية الدولية الأخرى، ما أدى إلى دخول الصراع حقبة جديدة يمكن تسميتها بالحقبة القانونية.

ولم يكتب لتلك الحملة عمراً طويلاً. فقد أصبح الفلسطينيون أعضاء في محكمة الجنايات الدولية في الأول من شهر نيسان، إلا أن أيّ قضية ستترفع ستستغرق سنوات عدّة قبل أن تبدأ المحاكمة، هذا إذا بدأت أصلاً. وهناك خيار اللجوء إلى

مجلس الأمن، ولكنّ الأردن الذي يعتبر الراعي الأول للقضية الفلسطينية، من المقرر أن يخسر مقعده في نهاية العام. حتى وإن سلمنا جدلاً بأنّ أوباما سيمتنع عن التصويت، ولن يستخدم حق النقض الفيتو، فإن قراراً يقضي بقيام دولة فلسطينية على حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ سيكون له تبعات أبرزها: أزمة دبلوماسية لإسرائيل وإنجاز بسيط للسلطة الفلسطينية دون تحقيق أي تغيير بما يخصّ وضع المستوطنات. وعندما صوتت الجمعية العامة عام ٢٠١٢ على الاعتراف بدولة فلسطين، غرّد داني دايان أحد أبرز الداعمين للمستوطنات في الضفة الغربية، على حسابه على التويتر باللغة العبرية: "المنظر خارج نافذتي في السامرة يبدو كما هو عليه في كل ليلة." ففي الوقت الذي بذل فيه دبلوماسيون إسرائيليون محنكون وقتاً طويلاً في شرح مساوئ قيام دولة فلسطينية للفلسطينيين، اعتبر دايان الأمر فارغاً.

إذاً، على ماذا حصل الفلسطينيون بعدما استنفذوا محاولاتهم للحصول على اعتراف بدولتهم في الحلبة الدولية؟ يجب على السلطة الفلسطينية الاعتراف أن عليها أن تجرب شيئاً جديداً، لاسيّما بعدما أثبت كل من الكفاح المسلح والمفاوضات والضغط الدولي فشله. سبق لعباس أن هدّد مراراً بحل السلطة الفلسطينية، ما يعني تحميل إسرائيل مسؤولية الحكومة في الضفة الغربية، إلّا أنّ إسرائيل لم تصدق كلامه مطلقاً. من جهة ثانية، صرّح النجل الأصغر لمحمود عباس في العام الماضي، أنّ على الفلسطينيين التخلي عن فكرة حل الدولتين، والاستعاضة عنها بمطالبة إسرائيل بالحقوق المدنية. ما سيعطي الفلسطينيين الحق بالانضمام الى الكنيست، حيث يمكنهم المشاركة في اتخاذ قرارات تخص حياتهم. والجمع ما بين تهديدات الوالد واستراتيجية الابن الجديدة، يضع إسرائيل على طريق وعر وخطير: فسيحتم على إسرائيل التعامل مع حوالي ٤.٥ مليون فلسطيني في الضفة الغربي وغزة، لا يطالبون فقط بأرض خاصة بهم، بل أيضاً بصوت ودور داخل إسرائيل.

ثورة الشباب

أيّ تغيير في الاستراتيجية يستدعي تغييراً في حماية الحركة الوطنية الفلسطينية. ولن يكون هناك استراتيجية جديدة طالما أنّ عباس مستلم لمقاليد الحكم، ومن الصعب تخيّل أي شخص غير عباس كرئيس. لقد انهار عباس وبدأ بإنزال جامّ

غضبه على معارضييه واعتقال الصحفيين، إلا أنه لا يزال يمسك بمقاليد الأمور مبقياً الأمور هادئة، ولا يوجد ما يريده الإسرائيليون والعرب والأميركيون أكثر من أن تكون الضفة الغربية هادئة، لا سيما مع وجود اضطرابات تنشأ في المنطقة بين الفينة والأخرى.

ولكن الموضوع مختلف تماماً داخلياً. بالغ هم عباس الآن ليس محاربة الإسرائيليين أو حركة حماس، بل محاربة نده داخل حركة فتح: محمد الدحلان. فعباس يكنّ لدحلان عداً قديماً، يعود إلى عام ٢٠٠٧، عندما خسر دحلان قطاع غزة لصالح حركة حماس. ولدى عودة الدحلان إلى الضفة الغربية، اعتبره عباس غير أهل للثقة، ما دفعه إلى نفيه عام ٢٠١١. أما دحلان، فهو يخطط للانتقام أثناء تواجده في معقله في الإمارات العربية المتحدة.

لدى دحلان كل ما لا يملكه عباس، فهو مشهور ولديه كاريزما وصغير في السن ولا يهاب إراقة الدماء. ومع أنه أمضى وقتاً مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية المبعدين إلى تونس في التسعينيات، إلا أنه لا يعتبر جزءاً من "مجموعة تونس" وهم مجموعة كبار السن الذين أسهموا في وضع السياسات الفلسطينية. "مجموعة تونس" كان لها الدور في نقل الحراك الفلسطيني من الكفاح المسلح إلى المحادثات الثنائية مع إسرائيل، وهم من قاموا بتأسيس السلطة الفلسطينية. إلا أن هؤلاء القادة لم يصنعوا أي تقدّم في السنوات الأخيرة، كما أنهم متهمون في الوسط الفلسطيني بالفساد والركود. والقلّة القليلة من الفلسطينيين يودّ أن يكون خلف عباس أحد أعضاء السلطة الفلسطينية، في وقت يفرض دحلان تحديات كبرى على عباس من أجل الاستيلاء على السلطة الفلسطينية.

الانقسام أفضل الاختلاف ما بين الأجيال. فالكثير من الشباب الفلسطيني، بمن فيهم ابن محمود عباس، نفذ صبره من الكيان الذي صنّعه "مجموعة تونس" وهو السلطة الفلسطينية، ما دفع كثيراً منهم إلى نبذ أهداف السلطة الفلسطينية بالوصول إلى دولة مستقلة مقابل الحصول على جنسية إسرائيلية وحقوق مدنية في إسرائيل. فقد أظهر إحصاء أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، عام ٢٠١٣، أنّ

حوالي ٦٥% من الفلسطينيين ممن هم فوق الخمسين عام يفضلون حلّ الدولتين في حين أنّ ٤٨% فقط من الفلسطينيين بين عمر ١٨ و ٢٨ يفضلون ذلك الحل.

وما يبيّن أن اندفاع تلك الطبقة الديموغرافية الشابّة حقيقيّ: ففي لقاء بين عدد من الصحفيين الإسرائيليين والفلسطينيين، نظّمته جمعية داعمة للسلام، سئل المشاركون إذا ما كانوا مع حلّ الدولتين، أجمع الإسرائيليون على أنهم مع هذا الحل، مع أن بعضهم عكس مخاوف المجتمع الإسرائيلي بالتعبير عن خطورة أمر كهذا. أمّا في المجموعة الفلسطينية، واحد منهم فقط عبّر عن تأييده لحلّ الدولتين، في حين أعرب باقي أعضاء المجموعة أنهم يفضلون الحصول على جنسية إسرائيلية. وقد قال أحد الفلسطينيين مخاطباً الإسرائيليين: "أنتم تستطيعون ركوب سياراتكم والذهاب الى المطار والسفر إلى باريس، في حين أننا نحتاج الى تقديم طلب والانتظار أشهراً طويلة والمرور عبر الحواجز والحصول على إذن خاص من المخابرات الإسرائيلية. إسرائيل لن تعطينا أبداً دولة خاصة بنا، ولكن يمكن لها أن تعطينا حقوقنا. أريد أن أكون مثلكم".

بالنسبة للشباب الفلسطينيين الذي نشأوا في ظل السلطة الفلسطينية، لن يكون في حلّ السلطة الفاسدة والاستعاضة عنها بحكومة إسرائيلية خسارة كبيرة. في حديث مع صحيفة النيويورك تايمز عام ٢٠١٤، تحدث منظم الاستفتاءات خليل الشقاقي (٦٠ عام) حول هذه الآراء المتضاربة قائلاً: "إنّ آراء جيلي تشكلت في أيام ذروة الحركة الفلسطينية الوطنية، أمّا جيل الشباب الحالي فقد تشكلت آراؤه في السنين التي شهدت فشل اتفاقية أوسلو، وفي أيام انتشار الحديث حول فساد وطغيان السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، نحن براغماتيون؛ أمّا هذا الجيل فهو واقعي، نحن نطالب بالاستقلال والسيادة، هم يطالبون حقوق متساوية".

لم تشهد السياسة الفلسطينية انقساماً حاداً كالذي تشهده الآن، منذ حرب عام ١٩٤٨ بين العرب والإسرائيليين. ففي ذلك الوقت، كان الشباب الفلسطينيون أمثال جورج حبش وياسر عرفات يقومون بتأسيس أحزابهم الخاصة بعد سرقة مقاليد الزعامة من رؤسائهم كبار السن. أمّا في هذه الأيام، فيتوقع أن تشهد الساحة السياسة الفلسطينية صراعات حادة بسبب موجة جديدة من الزعماء في منظمة التحرير الفلسطينية

وجهاز بناء الدولة المتمثل بالسلطة الفلسطينية، التي من المرجح أن يكتب لها الهزيمة.

حلّ السلطة الفلسطينية يعني العودة بالوضع الفلسطيني إلى ما قبل أوسلو، عندما كان السياسيون يتبنون فكر حركة التحرير بدل قيام الدولة. وستبقى السلطة بيد من يحكم أكبر الفصائل الفلسطينية، أي فتح. إلا أنّ حركة فتح بحدّ ذاتها ستكون قد ضعفت بما أنها متصلة بشكل كبير بالسلطة الفلسطينية، التي منحها القيادة منذ البداية. والاعتراف بأن تجربة السلطة الفلسطينية هي تجربة فاشلة، يوجب الاعتراف بأنّ الاستثمار الأكبر والأوحد في السياسة الفلسطينية مثل فشلاً ذريعاً أيضاً.

حركة حماس ظهرت إبان الإنتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ لتكون حزباً سياسياً مناهضاً للحركة الحاكمة. فبعد أن نتج عن أوسلو قيام حكومة، كانت حماس من أشدّ معارضي تلك الحكومة. وبحلول عام ٢٠٠٦، قررت حماس قبول تلك الحكومة بهدف خوض الانتخابات، التي فازت بها وأدى ذلك إلى بسط سيطرتها على قطاع غزة. إلا أن فتح لم تكن تنوي خسارة قطاع غزة بتلك البساطة، وكانت النتيجة اندلاع حرب أهلية عام ٢٠٠٧.

العودة إلى مرحلة ما قبل أوسلو وحقبة الوطنية الفلسطينية من شأنه أن يقوّض دعائم منظمة التحرير الفلسطينية ويعيدها إلى مرحلة الاعتماد على جيرانها ورعاتها، وهو الوضع الذي كانت عليه معظم سنين وجودها. بعض من رعاة السلطة الفلسطينية مثل مصر والأردن وبعض دول الخليج، سيجدون التخلي عن السلطة الفلسطينية وحلّ الدولتين أمراً صعباً، وذلك من أجل إخفاء سوءاتهم المتمثلة في علاقاتهم الطبيعية مع إسرائيل خلال العقود الماضية. وبالنسبة لرافضي حلّ الدولتين الآخرين أمثال تركيا وقطر، فإنّ تخلي السلطة عن حلّ الدولتين مقابل الحصول على حقوق متساوية سيسمح لتلك الدول بالتخلي عن حبيبتهم حماس ونقل الدعم إلى منظمة التحرير.

حلّ الدولة الواحدة

إذا ما تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن قيادتها للسلطة الفلسطينية، وحافظت على دعم الفئة الشابّة لها، وتلقّت الدعم من دول المنطقة، ستتمكن من توليد ضغط دولي على إسرائيل. وحتى الآن، فشلت التهديدات الدولية في تغيير حسابات إسرائيل؛ فمع أن بعض الإسرائيليين اليساريين أملوا في أن يدفع شبح العقوبات الأوروبية على إسرائيل، بسبب المستوطنات، الحكومة الإسرائيلية إلى تجديد الحديث عن حلّ الدولتين، يبدو الأمر الآن بعيد المنال. فالخطوات الأوروبية بهذا المنحى ضئيلة نسبياً للغاية.

في انتخابات عام ٢٠١٥، حاول اليسار الإسرائيلي إقناع الناخبين أن إسرائيل تواجه مخاطر عدّة في الحلبة الدولية، بدءاً من العقوبات الاقتصادية ومروراً بالإدانات الرسمية وانتهاء بالاعتراف بدولة فلسطينية. إلّا أن الأمر لم ينطل على الإسرائيليين، فخوفهم من تقديم تنازلات عن أراضي الضفة فاق أي خوف لهم من قرارات مناهضة للاستيطان تصدر في بروكسل. وفي ظلّ غياب تقدّم فيما يخصّ حلّ الدولتين، قد ينزلق الاهتمام الدولي بحلّ الدولتين إلى فرض واقع الدولة الواحدة، وستبدأ المطالبات الدولية لإسرائيل بإعطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية حقوق متساوية. عندئذ، سيجد الإسرائيليون أن التهديد الدولي أكبر من الثمن الذي سيُدفع في حال قبولها لحلّ الدولتين.

لكن ذلك الانزلاق من شأنه أن يأخذ وقتاً، خاصة بوجود تلك الشخصيات في الحلبة الدولية. أوباما يفكر الآن ملياً في إنقاذ حلّ الدولتين، وقد يسمح لكيري بمحاولة أخرى، مع أن جولة محادثات السلام الأخيرة انطلقت باسم الذرائع ذاتها. ولكن، ومع غياب التجاذب بين نتنياهو وعباس، القائدين اللذين يتشاركان في حب السلطة وخيبة الأمل من أوباما، لن ينتج عن البدء بمحادثات جديدة أي تغيير، حتى أن جولة جديدة قد تنهار بسرعة أكبر من سابقتها.

الانتقال إلى حلّ الدولة الواحدة قد يخلق معضلة أكبر لإسرائيل، بما أن القادة الإسرائيليين لم يكن باستطاعتهم محاججة الدولة الواحدة عن طريق التذرع بالأمن. رفض نتنياهو التحرك نحو دولة فلسطينية وذلك خلال السنوات الست من تسلمه للحكم، بذريعة أن أي أرض تخليها القوات الإسرائيلية وتسلمها إلى السلطة

الفالسطينية سينتهي بها المطاف في أيدي حماس أو حزب الله. أمّا عباس فقد حاول طوال الوقت، دون جدوى، إقناع الإسرائيليين أنّ قوات أمنه سيحكمون السيطرة على الضفة الغربية وغزة. ولكن منذ حرب ٢٠٠٧، لم يستطع عباس تخطي الهزيمة المذلة التي تعرضت لها حركة فتح على أيدي حماس وطرده عناصر الحركة من القطاع بشكل كامل. لذلك، كان من السهل على نتنياهو إقناع من حوله أنّ دولة فلسطينية ستمثل تهديداً لإسرائيل. ولكن، سيكون من الصعب على نتنياهو، أو أي رئيس حكومة مستقبلي، إقناع من حوله بخطورة جيل جديد يطالب بالجنسبة الإسرائيلية والحق بالتصويت، دون أي تغيير بالنظام الأمني.

الاستراتيجية الوحيدة الموجودة بأيدي الإسرائيليين لمواجهة الفلسطينيين الآن هي العودة إلى حل الدولتين. فإذا ما حصل الفلسطينيون على دولة، بحسب ما يعتقدوه رئيس الحكومة الإسرائيلي، لن يكون هناك داعٍ لمنح الفلسطينيين أية حقوق مدنية. لكن القيادة الإسرائيلية الحالية ترفض الرضوخ لذلك الحل، أحياناً عن طريق الحديث عن حجج عقلانية، كالخوف على الأمن وغياب نظام حكومة فلسطينية يمكن الاعتماد عليه، وأحياناً أخرى بالإصرار على الذرائع الدينية بالقول إن إسرائيل الحق في هذه الأرض. وفي مرحلة ما، سيبدأ المجتمع الدولي بالتشكيك فيما إذا كانت سيطرة الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية هي مؤقتة وقابلة للحل، وإذا لم تكن كذلك، كيف سيتم التعامل مع ٢ مليون شخص يعيشون هناك.

منح حق التصويت للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية والقدس الشرقية سيعني نهاية الدولة اليهودية، ولن يكون هناك أي أمل في أن يقبل الإسرائيليون بذلك. إذ سيكون لحلّ الدولة الواحدة نتائج مدمّرة على إسرائيل، أكثر من تلك التي تحملها فكرة دولة فلسطينية. لقد سبق وأن قام كيري بتحذير الإسرائيليين من موجة الاستياء التي سيحدثها امتناعهم عن المضي قدماً في محادثات السلام، موضحاً أن إسرائيل ستصبح "دولة أبرتهايد". ومع أن تلك الكلمة تسببت في استياء السياسيين الإسرائيليين وأعضاء الهيئات اليهودية في الولايات المتحدة، إلّا أن إيهود باراك، وزير الأمن السابق والمقرب من نتنياهو، سبق وأن حذر من مآل أمر كهذا.

طريق متناقض نحو السلام

كل ما سبق ذكره يدل على أن الطريق نحو حل الدولة الواحدة هو طريق نحو حل الدولتين في الوقت عينه. فهي الطريقة الأمثل أمام الإسرائيليين لإسكات منتقديهم وقتل مطالب الفلسطينيين بالحصول على حقوق مدنية. إذ إن الموقف الإسرائيلي الراض للحقوق المدنية الفلسطينية والداعم لفكرة منح الضفة الغربية للفلسطينيين سيلقى استحساناً أكبر بالنسبة للمجتمع الدولي.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فيمكن القول إن الطريقة المثلى للحصول على الدولة التي يطالبون بها هي التخلي عن فكرة المطالبة أصلاً. فقط عندما يفهم الفلسطينيون الإسرائيليون أن الستاتيكيو الحالي لا يمكن أن يبقى على ما هو عليه إلى أجل غير مسمى، ويحاولون الحصول على ما يتوق الإسرائيليون للوصول إليه - كالسيطرة على إسرائيل وجعلها دولة يهودية - سيبدأ الإسرائيليون بالإقتناع بأن حل الدولتين هو أحلى الأمرين. ولكن لدى الوصول إلى مفترق طرق، لن يحصل الفلسطينيون على الدولة التي طالبوا بها على مدى عقدين من الزمن؛ فبدل أن تكون حدودها خطوط الـ١٩٦٧، سيعتمد تحديد الحدود على مخاوف الإسرائيليين الديموغرافية والأمنية. ففي آخر جولة محادثات، كانت لدى نتنياهوية في التحدث عن دولة فلسطينية تضمن ٩٠% من الضفة الغربية ومبادلة محدودة جداً للأراضي. وعلى هذا، إذا ما قرّر الإسرائيليون في يوم من الأيام دعم فكرة دولة فلسطينية، في سبيل وضع حدّ لدولة واحدة ثنائية، فستقتصر تلك الدولة الفلسطينية على الخطة التي وضعها نتنياهو.

لدى الولايات المتحدة خيارات قليلة من أجل الوقوف في وجه الانزلاق نحو دولة واحدة؛ أحد تلك الخيارات هو الاستعانة بمعادلة استخدمها بوش عام ٢٠٠٤. ففي ذلك العام، ومقابل أن تنسحب إسرائيل من قطاع غزة، أرسل بوش رسالة إلى رئيس الوزراء إرييل شارون يطمئنه فيها إلى دعمه للموقف الإسرائيلي في المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين. وفي الرسالة، فرق بوش بين المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، والتي من المتوقع أن يتم إخلاؤها في حال إبرام أي اتفاق في المستقبل، وتلك المستوطنات القريبة على حدود الـ١٩٦٧، والتي من المتوقع أن

تصبح جزءاً من دولة إسرائيل المستقبلية. وبطبيعة الحال، قام بوش بفصل حدود الـ١٩٦٧ عن محادثات السلام. من جهة ثانية، كانت أولى خطوات أوباما في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني التراجع عن رسالة بوش والتشديد على أهمية حدود الـ١٩٦٧. وقد يجد الرئيس الأميركي المستقبلي أن إرث بوش وشارون المنسيّ يحمل أهمية أكبر من أجل إحداث تقدم في حقبة الأحادية الفلسطينية والإسرائيلية.

في هذه الحالة، يمكن تقديم النتيجة للناخب الإسرائيلي على أنها قرار صعب في سبيل الحفاظ على الذات. فشارون مثلاً لم يعيش وهم السلام الدائم، بل اتخذ قرار الانسحاب من غزة في سبيل إبقاء إسرائيل على قيد الحياة. ويجب أن يتم شرح الانسحاب من الضفة الغربية بطريقة مماثلة. عندها فقط يمكن إيقاف التهديدات التي تقف في وجه اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.